

قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ١٦٧٩ لسنة ٢٠٠١

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ؛

وعلى قانون ضمانات وحوافز الاستثمار الصادر بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧

ولاتحته التنفيذية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٤ لسنة ١٩٩٩ بإنشاء مركز تنمية المنطقة

الاقتصادية والصناعية بشمال غرب خليج السويس ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٨٥ لسنة ١٩٩٨ بتشكيل لجنة تخصيص

الأراضى بالمنطقة الاقتصادية والصناعية بشمال غرب خليج السويس ؛

قرر :

(المادة الأولى)

بشكل مجلس أمناء للإشراف على كافة شئون ميناء العين السخنة بمحافظة السويس

برئاسة المحافظ وعضوية ممثلين عن الوزارات الآتية المعنية بشئون الميناء ممن يشغل وظيفة

من الدرجة العالية على الأقل ، ويكون مفوضاً بالرأى من الوزير المختص :

وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى .

وزارة العدل .

وزارة الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية .

وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية .

وزارة الصحة والسكان .

وزارة شئون البيئة .

وزارة الكهرباء والطاقة .

وزارة البترول .

وزارة النقل .

وزارة الاتصالات .

وزارة المالية .

الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة .

عشرة يمثلون المستثمرين المصدرين في المنطقة الاقتصادية والصناعية بشمال غرب خليج السويس يختارهم المحافظ .

ويكون للمجلس نائباً للرئيس وأميناً عاماً يصدر بتعيينهما قرار من المحافظ

لمدة سنتين قابلة للتجديد .

(المادة الثانية)

يختص مجلس أمناء ميناء العين السخنة بما يأتي :

- ١ - حل الخلافات التي تنشأ بين الوزارات والجهات المعنية وإدارة الميناء ، ويكون قرار المجلس ملزماً ، وإذا تعذر اتخاذ قرار يعرض الموضوع على رئيس مجلس الوزراء .
- ٢ - وضع واقتراح ومتابعة خطط وسياسات وبرامج تنمية المنطقة الصناعية ومنطقة الميناء في إطار خطة التنمية الاقتصادية والسياسة العامة للدولة .
- ٣ - متابعة استكمال تطوير الحوض الأول للميناء وتجهيزات ساحات الميناء .
- ٤ - وضع خطة زمنية لتشغيل الميناء .
- ٥ - متابعة التشغيل والعمل على حل المشاكل التي تنشأ بالميناء .
- ٦ - الإشراف على تشغيل الميناء بنظام آلي مطور بالنسبة للإجراءات الجمركية وربط البنك المقام في الميناء بنظام الإجراءات الإلكتروني للجمارك .
- ٧ - إعداد دليل إجراءات آلي بغرض اختصار الوقت وتبسيط الإجراءات والعمل على إصداره في توقيت يتزامن مع تنفيذ النظام الإلكتروني .

- ٨ - اتخاذ إجراءات ربط الجمارك إلكترونياً مع الأجهزة الرقابية وهيئة الميناء والمحطات والمتعاملين والتوكيلات الملاحية والبنك والموازن من خلال شبكة تبادل المعلومات الإلكترونية EDI .
- ٩ - منح الموافقات لإنشاء معمل متعدد الأغراض للفحص والتحليل داخل الميناء بالاشتراك مع كبرى الشركات الإنجليزية المتخصصة والمعتمدة شهاداتها عالمياً وذلك بغرض خدمة الميناء والموانئ المجاورة وتشغيل المعمل بطاقم من الوزارات المعنية ومنها : الصحة والسكان - الكهرباء والطاقة - الاقتصاد والتجارة الخارجية - الزراعة واستصلاح الأراضى .
- ١٠ - العمل على تيسير الحصول من الجهات المعنية على التراخيص اللازمة لإنشاء وإدارة وتشغيل منشآت منطقة الميناء بتيسير تنفيذ المرافق وتوفير جميع الخدمات اللازمة لمشروعات المنطقة .
- ١١ - الإشراف على العمالة المنوط بها تشغيل الميناء على العمل بالأجهزة الجديدة .
- ١٢ - الأخذ بالتقنيات الحديثة وتكنولوجيا الاتصالات والحاسبات فى تنفيذ الإجراءات والخدمات المختلفة داخل الميناء وإنشاء قاعدة بيانات للميناء .
- ١٣ - تعيين مشرف حكومى على تنفيذ عمليات الربط الإلكتروني بين الشركات والمصالح والهيئات العاملة فى الميناء وتنفيذ كل الإجراءات من خلال نظام الإجراءات الآلية والتبادل الإلكتروني EDI ، وللمجلس أن يستعين فى مباشرة مهامه بمن يراه ومن الوزارات وسائر الجهات المختصة بالخدمات .

(المادة الثالثة)

يختص رئيس مجلس أمناء الميناء بما يأتى :

- تنفيذ قرارات مجلس الأمناء .
- الإشراف على أعمال المجلس وتطوير نظم العمل به .
- موافاة مجلس الوزراء بما تطلبه من بيانات ووثائق .
- عرض قرارات المجلس على رئيس مجلس الوزراء .

(المادة الرابعة)

يكون نظام العمل بمجلس الأمناء ، على النحو التالي :

- (أ) يجتمع المجلس مرة على الأقل كل شهر بدعوة من رئيسه ، ولا يكون انعقاده صحيحاً إلا بحضور جميع الأعضاء .
- (ب) للمجلس أن يدعو لحضور اجتماعاته من يراه من ذوى الخبرة دون أن يكون لأى منهم صوت معدود فى المداولات .
- (ج) يتم دعوة ممثلين عن شركات التنمية الصناعية بالمنطقة وشركة تنمية ميناء العين السخنة لحضور اجتماعات المجلس فقط عند بحث استغلال المصانع للميناء أو وجود مشاكل خاصة .
- (د) يتم الإعداد المسبق لجدول العمل قبل عقد المجلس بمدة لاتقل عن عشرة أيام ويخطر جميع الأعضاء به وتعرض قرارات المجلس على رئيس مجلس الوزراء للتصديق .

(المادة الخامسة)

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، وعلى الجهات المختصة تنفيذه .

صدر برئاسة مجلس الوزراء فى ٢٨ شعبان سنة ١٤٢٢ هـ

(الموافق ١٤ نوفمبر سنة ٢٠٠١ م) .

رئيس مجلس الوزراء

دكتور / عاطف عبيد